تقديم

بقلم فضيلة الشيخ الدكتور
عبد الستار فتح الله سعيد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالأزهر الشريف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عباده المرسلين، وعلى سيدنا محمد خاتم النبيين، وآله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا كتاب جليل القدر، عظيم الأثر، غزير العلم مع صغر حجمه؛ لأنه يتعلق بأمر عظيم، من أجله خلق الله السموات والأرض، وبه كلف الله تعالى عباده في كل العصور، وجعله طريق سعادتهم وكرامتهم في الدنيا والآخرة، ثم هو بيان للمسلمين جميعًا على لسان علمائهم، إحقاقًا للحق، وإبطالًا للباطل، وإقامة لحجة الله البالغة على الحاكمين

obeikandl.com

والمحكومين، بكل أساليب البلاغ والبيان، من فتاوى موثقة بالدليل والبرهان، ومن بيانات علمية، ومقالات، وشهادات في المحاكم، أداء لحق الله تعالى، ولحق دينه العظيم، وشريعته الهادية، في أخطر القضايا، وأصعب المواقف.

معنى الشريعة الإسلامية:

هذه كلمة جامعة تعني دين الله ﷻ، الذي رضيه لعباده، وشرعه لخلقه في كل شئون حياتهم، هداية لهم، ورحمة بهم، في الجوانب الآتية:

١- «الإيمان» بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

٢- «الأخلاق» العليا التي شرعها لنا سبحانه وتعالى، أمرًا بأحسنها: كالأمانة، والصدق، والصبر، والوفاء بالعهود والوعود...إلخ.

أو نهيًا عن مساوئها: كالخيانة، والكذب، والغدر، والظلم، والغش، والفساد...إلخ.

٣- «العبادات» كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وقراءة القرآن...إلخ.

٤- «المعاملات»: الفردية، والاجتماعية، والمالية، والسياسية، كالبيع، والزواج، والرهن، والميراث، ونظام الحكم، والشورى...إلخ.

وهذه الشعب الأربعة تشمل الحياة الإنسانية كلها، وقد شرع الله لنا فيها الشرائع على أكمل الوجوه، وأحكم التقدير، وبين ذلك في كتابه الحكيم فقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩].

وختم هذا التشريع بأعظم شهادة من رب العالمين فقال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[المائدة:٣].

فريضة ملزمة:

وقد جعل الله تعالى شريعته الشاملة فرضًا ملزمًا، ودينًا محكمًا لا يقبل غيره، ولا يفلح أحد ولا ينجو إلا باتباعه، قال تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [آل عمران:٨٥].

ثم جعل الله تعالى ذلك من حقائق الدين، وبدهيات الإيمان، بل أصل التوحيد ولباب معناه، فلا شارع إلا الله ﷻ، ولا شريعة لأحد سواه، وذلك معنى شهادة التوحيد: «لا إله إلا الله».

الحكم بها والتحاكم إليها:

وقد حرم الله تعالى على المسلمين جميعًا أن يشرعوا لأنفسهم ما لم يأذن به الله، وعلى من فعل ذلك بأنه كذاب يفترى على الله الكذب: ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [النحل:١١٦].

ولم يجعل الله تعالى لأحد من المؤمنين به خيارًا في ذلك مطلقًا ولو كان أمرًا جزئيًّا واحدًا كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦].

ولهذا كله أكد الله تعالى في كتابه الكريم وجوب «الحكم» بشريعته وحدها، وهذه «فريضة» على الحكام وعلى العلماء وعلى الأمة جميعًا.

وقد حذر الله تعالى أشد التحذير من ترك الحكم بها؛ قال تعالى:

- ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].
- ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٨].
- ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].
- ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة:٤٥].

- ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

بل حذر الله ﷻ رسوله المعصوم ﷺ من ترك شريعة الله إلى غيرها، وفي هذا دلالة قاطعة على أن هذا أمر ملزم إلزامًا صارمًا شاملًا، لا يعفي منه أحد ولو كان الرسول ﷺ، قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الجاثية:١٨-١٩].

أما التحاكم إلى شريعة الله فقد أوجبه الله تبارك وتعالى على الأمة جميعًا، أفرادًا وجماعات، وأممًا وحكومات؛ لأن هذه الشريعة هي المرجع الأعلى فوق الجميع؛ لذلك يجب أن يرد الأمر إليها عند التنازع والاختلاف في أي شيء؛ قال تبارك وتعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى:١٠].

وقال ﷻ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ

تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [النساء:٥٩].

أي: أن الرد إلى شريعة الله ﷻ هو قضية الإيمان بالله ورسوله ودينه، فمن تحاكم إلى غيرها كان عديم الدين، عقيم الإيمان؛ كما أقسم الله ﷻ على ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء:٦٥].

أو كان منافقًا كذابًا كما قال ﷻ: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة:٤١].

المخالفون لأمر الله:

وقد التزم المسلمون بذلك قرونًا متطاولة، ولم يجرؤ حاكم قط على ابتداع شريعة غير شريعة الله، ولا استيراد قوانين من الأمم الكافرة حولها، حتى وقعت الكارثة حين خالف بعض الحكام المسلمين فجلبوا «الربا» المحرم إلى أممهم، ومن هذا الباب دخل الكفار بلادنا، وسيطروا على

اقتصادنا، وكان ذلك تحقيقًا مفزعًا لما سبق به نذير الله ﷻ في قوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣].

وكانت هذه الفتنة والعذاب الأليم بدخول الكفار إلى دار الإسلام غزاة بجيوشهم وأضاليلهم واحتلالهم الطويل!!

قوانين الكفار تحكم المسلمين:

وكان أخطر وأخبث ألوان الفتنة والعذاب ما حدث في ظل الاحتلال الأجنبي لبلادنا، إذ ألغوا أحكام الشريعة وتأثير الدين، وأحلوا القوانين الوضعية مكان الشريعة، وأشاعوا الإلحاد والانحلال والفسوق مكان الأخلاق الإسلامية، وفي ظل هذا الاحتلال الغازي ربوا طبقة فاسدة من أبناء المسلمين، وهم الذين قاموا بعد رحيل الكفار بتثبيت هذه القوانين، وفرضها على المسلمين، وتدعيمها والاستمرار فيها حتى نسي

الناس الآن شريعة ربهم، وصاروا يألفون هذا الكفر القانوني، الوافد من وراء البحار في ركاب الكفار.

موقف العلماء في هذه الفتن:

ولقد دارت معارك هائلة بين جمهور الأمة المسلمة وأعداء دينهم لمقاومة هذه البلاء الوافد، وكان على رأس هذه المقاومة أفواج من العلماء «ورثة الأنبياء»، وقد أدى آلاف العلماء الواجب الشرعي عليهم بالبيان، والدعوة، والتحذير، والإفتاء، كما يتضح في هذا الكتاب، ولكن «الحكام» خذلوهم، ووقفوا مواقف محزنة ومخزية في شتى بلاد الإسلام، وافترق السلطان عن القرآن، ووقعت المجتمعات الإسلامية في فتن وقلاقل مستمرة نتيجة لهذا التناقض بين الحق المفروض من الله، وبين الواقع المفروض من الحكام الذين ألفوا الباطل، وأعانهم على ذلك أعداء الإسلام من

الكفار، وستظل هذه المجتمعات في هذا القلق الهائل حتى تعود الأمور إلى طريقها الصحيح بعودة الشريعة الإلهية إلى صدار الحكم والسلطان بإذن الله.

هذا الكتاب:

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب البالغة، إذ يبرز جهود العلماء وما صدعوا به من بيان الحق الإلهي، وإبطال شرائع الجاهلية المعاصرة، وتقرير حقائق الدين، ورد الشبهات والأباطيل، ومنهم شيوخ الأزهر الكبار، ووزراء الأوقاف المتعددون، وأكابر العلماء والمفتين، فجزاهم الله عن دينهم خير الجزاء، وجزى الله القائمين على جمع هذا الكتاب الذي جاء إنصافًا للعلماء الأكرمين، وبيانًا للحق في أوانه، وإظهارًا لوجوب تطبيق شريعة الله ﷻ، وردًّا على شبهات المحرفين، ثم مطالبة صريحة للحكام بما يجب عليهم من الخضوع للشريعة، وكذلك مطالبة المجالس

النيابية للقيام بواجباتها في هذا الجانب، وتحميلهم المسئولية العظمى في إحقاق الحق الشرعي، وإبطال الباطل الوضعي؛ ليعودوا بالأمة إلى صراط الله المستقيم.

وهذا نداء متجدد لحكام المسلمين بفريضة الله عليهم وأمر الله لهم: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى:١٣]، ثم هو تذكير دائم لكل مسلم في مشارق الأرض ومغاربها ليجاهد جهادًا موصولًا حتى تحكم شريعة الله، وحتى تنبذ قوانين الجاهلية الزاحفة، ليستأنف المسلمون حياتهم الطاهرة النظيفة، وليقودوا البشرية العانية إلى دين الله ﷻ مرة أخرى، ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج:٥٤].

كتبه الفقير إلى الله تعالى

عبد الستار فتح الله سعيد

القاهرة في ١٤ من المحرم ١٤٣٢هـ

٢٠-١٢-٢٠١٠م

تقديم

بقلم فضيلة الأستاذ الدكتور
مروان محمد مصطفى شاهين
أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين
جامعة الأزهر بالقاهرة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فإن الله تبارك وتعالى لما أراد الهداية لخلقه وإخراجهم من الظلمات إلى النور بعث إليهم خير خلقه ﷺ، وأنزل عليه خير كتبه وهو القرآن الكريم، وتعبدهم بمنهجه الذي ارتضاه لهم المستمد من كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ.

ومنذ بعثة النبي ﷺ وإلى يوم أن يرث الله الأرض ومن عليها لن يقبل الله ﷻ من عباده غير الإسلام الذي بعث به خير خلقه ﷺ؛ قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقال عز من قائل: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

إن المجتمع الإسلامي صنعة إلهية بمعنى أن الله ﷻ هو الذي حدد لنا أسس هذا المجتمع، ووضح لنا قواعد بنيانه، وبمقتضى إيماننا لا يحق لنا أن نقيم هذا المجتمع على غير ما حدده الله ﷻ لنا من أسس، وما أقامه عليه رسول الله ﷺ من قواعد.

والدستور الحاكم لهذا المجتمع الإيماني هو كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ؛ قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. فالله ﷻ علق الإيمان على رد التنازع إلى كتاب الله ﷻ وإلى سنة نبيه ﷺ.

وأقسم الله ﷻ بذاته الشريفة أن إيمان المؤمنين لن ينعقد ولن يتم إلا إذا حكَّموا الرسول ﷺ في كل شأن من شئون حياتهم؛ بل إنه ﷻ لم يكتف منهم بمجرد التطبيق؛ بل اشترط عليهم أن يرضوا بهذا الحكم وأن يخضعوا ويستسلموا له خضوعًا كاملًا واستسلامًا تامًّا؛ فقال عز من قائل: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا

يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

وبين سبحانه أن القرآن الكريم جاء لخيرنا وهدايتنا وإسعادنا في الدنيا والآخرة؛ ولذلك لن يقبل الله تبارك وتعالى حكمًا غير حكم القرآن الكريم وحكم النبي ﷺ؛ قال تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، والآيات في هذا المعنى كثيرة جدًّا.

كما أن النبي ﷺ في جملة من الأحاديث يؤكد هذا الأمر ويرسخه في وجدان الأمة المؤمنة؛ فقال عليه الصلاة والسلام: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**». قالوا: يا رسول الله ومن يأبى؟! قال: «**من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى**»[(١)].

والله عز وجل أمر نبيه ﷺ بضرورة الاحتكام إلى ما أنزله الله

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.

تبارك وتعالى عليه فقال ﷻ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ... ﴾ [المائدة:٤٨] الآية، وفي الآية التالية مباشرة قال ﷻ: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ... ﴾ [المائدة:٤٩].

إن الله تعالى حذر من التنازل عن بعض ما أنزل الله فكيف بمن أعرضوا عن المنهج كله؟!

إن الله تعالى جعل القرآن الكريم كتاب هداية يهدي للتي هي أقوم، وشفاءً لكل الأمراض الاجتماعية والأخلاقية والتشريعية. وما لبست هذه الأمة لباس المذلة والانكسار والهزيمة والعار إلا بعد أن استبدلت الذي هو أدنى بالذي هو خير؛ فأعرضت عن كتاب ربها ﷻ وسنة نبيها ﷺ وفيهما العصمة والنجاة والفلاح والرقي والحياة الآمنة

المطمئنة، واحتكمت إلى قوانين رديئة ونظم سيئة أباحت الزنا وأحلت شرب الخمر ودافعت عن الشذوذ وأهله وتعاملت بالربا؛ فعاندت شرع الله ودخلت في حرب مع الله ﷻ ورسوله ﷺ؛ فكان ما نراه الآن من تخلف مهين، وضعف مقيت، وتدنٍّ في سلم الحضارة الإنسانية، كما تداعت الأمم عليها كما تداعى الأكلة إلى قصعتها.

إن تاريخ هذه الأمة يثبت أن عزة هذه الأمة وعلوها وتمكينها ورفعة شأنها كانا متلازمين دائمًا مع تمسكها بإسلامها واتباعها لهدي نبيها ﷺ، وما أصدق قول الفاروق رضي الله عنه حين قال: «إنكم كنتم أذل الناس، وأحقر الناس، وأقل الناس، فأعزكم الله بالإسلام، فمهما تطلبوا العزة بغيره يذلكم الله»![1].

---

(١) الزهد، لابن المبارك، (٥٨٤).

إننا نطلب من الأمة -في صحوتها العظيمة الآن- أن تعود إلى دينها عودًا حميدًا، تستمسك به وتعض عليه بالنواجذ، ولا تلتمس هديًا من خارج كتاب ربها ﷻ وسنة نبيها ﷺ؛ روى الحاكم في المستدرك من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ: «**إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي**»[1].

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وكتبه
فضيلة الأستاذ الدكتور
مروان محمد مصطفى شاهين
أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين
جامعة الأزهر - القاهرة

(١) المستدرك، للحاكم (١/ ١٧٢).

obeikandl.com

تقديم

بقلم فضيلة الشيخ الدكتور
أحمد محرم الشيخ ناجي
أستاذ ورئيس قسم الحديث الشريف وعلومه
بكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بجامعة الأزهر بأسيوط

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد:

فأمام ناظريك -أيها القارئ الكريم- نخبة منتقاة من فتاوى علماء الأزهر حول حتمية وضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، وتعظيمها، ومنحها حقها ومستحقها من الإجلال والتقدير، وهي مختارة بعناية فائقة.

والشريعة الغراء التي بُعث بها خاتم الأنبياء حنيفية سمحة بيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، وهي شريعة غضة طرية لا نقول إنها صالحة لكل زمان ومكان وحسب؛ بل نقول إنها مصلحة لكل زمان ومكان، وهيهات

هيهات أن يُلتمس الصلاح من غيرها، أو أن يقع بعيدًا عنها.

إن الإنسان خَلْقُ الرحمن، والذي خلق فسوى وقدر فهدى هو الذي يملك وحده نظام إصلاح خلقه ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤]، إن واقعنا لينطق بلسان الصدق أن كل صانع أَعرَف بأسرار صنعته، وهو الذي يضع لها نظم استعمالها؛ فحين نشتري سلعة ما نأخذ نظام استعمالها وطرق تشغيلها من مصدر إنتاجها.

ولقد يممنا وجوهنا قِبل المشرق أحيانًا، وقبل المغرب أخرى، فأخفقنا كل الإخفاق في أن نستقيم على منهج سواء. لماذا؟ لأننا ابتغينا الهدى من غير مصدره.

وهذا الذكر يناديا ويأخذ بأيدينا إلى طريق الفلاح فهل نجيب؟ ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴿٢٧﴾ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[التكوير:٢٦-٢٩].

إن التلاميذ النجباء لمدارس الغزو الفكري أبوا كل الإباء ومازالوا يأبون إلَّا أن نكون عالة على الغرب، لا في الآلات والمخترعات فقط بل حتى في الأفكار والمذاهب المعاصرة الفاجرة التي تعلن الحرب على الله جل في علاه، والتي تأبى أن تتبع هداه ويؤثِر كلُّ تابع لها هواه فيجعله له إلـهًا.

وها هي ذي جهود العلماء تضع الأمة على مسئوليتها تذكرها -والذكرى تنفع المؤمنين- ألَّا صلاح بعيدًا عن هذه الشريعة. ماذا يريد العلمانيون والإباحيون والمتحللون؟ لماذا يبطئون ويسوفون؟ بل وللحقائق: يفضلون القوانين الوضعية على الشريعة الربانية؟!

النداء واضح والفجر لائح، الحق أبلج والباطل لجلج، الحق فيما بينه كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ﴾ [المائدة:٤٩]، ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم

بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة:٤٩-٥٠].

واعجب معي كل العجب من هذا التحذير ﴿وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة:٤٩].

إن أولئك الفاسقين كانوا حريصين على أن يصرفوا المؤمنين عن بعض معالم المنهج، وفاسقو اليوم أحرص ما يحرصون عليه أن يصرفونا عن المنهج كله؛ إنهم يريدون أن يقصروا التدين على الصوم والصلاة، إنهم يريدون اعتقال التدين في المسجد وبعض السلوكيات الشخصية، أما أن تدار الحياة بمنهج الله جل في علاه فلا وألف لا !!

إنهم خوانون آثمون مستغرقون في معاندة الحق، والعجيب أن القرآن وصف أحوالهم بدقة بالغة وسجل عليهم سلوكياتهم المنحرفة الضالة، ووضح معالم منهج مقاومتهم وسبل دحر باطلهم: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ

بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٦﴾ وَلَا تُجَٰدِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ﴿١٠٧﴾ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿١٠٨﴾ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَمَن يُجَٰدِلُ ٱللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾ [النساء: ١٠٥-١٠٩].

ونقرأ في سورة النور: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [النور:٥١]، نعم هم المفلحون إن سمعوا وأطاعوا، وها هي ذي سورة الأحزاب تقرر في غير ما ارتياب أن المؤمن لا يختار مع الله ولا يرد حكمه جل في علاه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ

﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦].

ونختم بهذا الحديث الذي أخرجه شيخ المحدثين أبو عبد الله البخاري في جامعه حيث روى في كتاب الاعتصام من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**». قالوا: يا رسول الله ومن يأبى؟! قال: «**من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى**»[(١)].

والله أعلى وأعلم وأعز وأحكم

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أملاه:

فضيلة الأستاذ الدكتور

أحمد محرم الشيخ ناجي

أستاذ ورئيس قسم الحديث الشريف وعلومه

بكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بجامعة الأزهر بأسيوط

عشية الجمعة ١٨ المحرم ١٤٣٢.

الموافق ٢٠١٠/١٢/٢٤

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٠).

تقديم

بقلم فضيلة الأستاذ الدكتور
الخشوعي الخشوعي محمد
أستاذ الحديث وعلومه ووكيل كلية أصول الدين
جامعة الأزهر الشريف-القاهرة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ سيد الأولين والآخرين وإمام الأنبياء والمرسلين وحبيب رب العالمين، وبعد:

فإني قرأت ما كتبه السادة كبار علماء الأزهر الشريف رحمهم الله تعالى حول وجوب تعظيم الشريعة الإسلامية وتحكيمها في كل كبيرة وصغيرة على مستوى الأفراد والأمة كلها وأن هذا يحقق للأمة العزة والسيادة والريادة والسعادة في الدنيا، التي تحققت لهم بالفعل يوم أن طبقوا الإسلام وجعلوه واقعًا عمليًّا في حياتهم الخاصة والعامة واحتكموا إليه في كل كبيرة وصغيرة، وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة أوجبه الشرع ويقبله العقل ولا يجد عنه بديلًا؛

وذلك لاتفاق العقلاء على أن مصمم أي جهاز أو آلة هو الذي يضع لها نظام حمايتها وتشغليها وصيانتها؛ لأنه بها عليم، فإن قام غيره بهذا المهام أفسدها لا محالة.

وإذا كان الله تعالى هو الذي خلق الخلق فمِن حقه على خلقه أن لا يُشرِّع لهم غيره تعالى؛ لأنه هو الذي يعلم ما يصلحهم وما يفسدهم على الحقيقة، وهو بهم رحيم لا يريد بما يُشرع لخلقه أن يشق عليهم ويعنتهم.

ومن حق الخلق ألَّا يشرع لهم إلا الله الذي خلقهم، فإن شرع لهم غير الله تعالى أفسدهم لا محالة؛ لجهله بما يُصلح الخلق وما يفسدهم على الحقيقة، ولأن الإنسان لا يسلم من الأهواء فهو أسير لمصالحه وللمعتقدات والأهواء التي ورثها من بيئته.

وقد قصر الله التشريع على نفسه فلا يتعداه إلى غيره كائنًا من كان؛ قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ﴾. [الأنعام:٥٧]

وقال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾. [يوسف:٤٠]

وترد آية الشورى الأمر عند التنازع إلى الله تعالى؛ قال تعالى: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾. [الشورى:١٠]

ومن المعلوم أن الأمة الإسلامية ظلت تحتكم إلى كتاب ربها وسنة نبيها ﷺ قرونًا طويلة، وعاش الناس جميعًا مسلمون وغير مسلمين في ظل الشريعة الإسلامية في أمن وأمان واستقرار بغض النظر عن معتقداتهم وما يدينون به، وساد في الناس هذا القانون العادل: «لهم ما لنا وعليهم ما علينا». هذا القانون الذي لم تعرفه الإنسانية إلا في الإسلام العظيم والذي ينظم علاقة المسلمين بغيرهم ويحدد الحقوق والواجبات.

فلما غزا الاستعمار الظالم الغاشم المجرد من القيم والمبادئ السماوية والإنسانية العالمَ الإسلامي بعد أن قسمه إلى دويلات جلب معه قوانينه الوضعية التي كانت بديلًا عن الشريعة الإسلامية، وحمل المسلمين عليها، وهذه القوانين الوضعية تخالف الإسلام في أصوله وفروعه وأخلاقه وآدابه، وليس بينها وبين الإسلام الذي جاء به نبينا محمد ﷺ أدنى

التقاء؛ إنها تبيح الكبائر والفواحش التي تنفر منها الفطر المستقيمة والتي حرمها الإسلام تحريمًا قاطعًا؛ بل وشرع بسببها حدودًا زاجرة رادعة لحماية المجتمع.

فلما رحل المستعمرون عن البلاد الإسلامية كان من الواجب أن ترحل هذه القوانين التي جلبوها معهم إلى بلاد الإسلام كواجب وطني فضلًا عن كونه واجبًا شرعيًّا؛ لأن هؤلاء المستعمرين الذين قتلوا آباءنا وأجدادنا وخربوا دورنا ما كان للقوانين التي جلبوها إلى بلادنا أن تبقى لحظة واحدة بعد رحيلهم!

غير أن المستعمر كان أدهى وأذكى من ذلك لأنه علم أنه لا بقاء له في أرض يرفض أهلها بقاءه فيها فعمل على تربية أذناب له من أبناء جلدتنا يتسمون بأسمائنا وينتسبون إلى ديننا على بُغض الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقًا وآدابًا، وبالتالي يرفضون الاحتكام إلى الإسلام من قريب أو بعيد، وغرسوا في عقولهم وقلوبهم أن الإسلام أصبح غير صالح للتطبيق وأنه دين ولى زمانه وانتهى أوانه وأن دور الأنبياء قد انتهى بسن القوانين والنظم، وأن القوانين الوضعية التي جلبها

المستعمر معه هي الصالحة لقيادة الحياة.

وسُلطت الأضواء على أذناب المستعمر، ووُضِعوا في الأماكن الحساسة وسيطروا على الإعلام بكافة أشكاله المسموعة والمرئية والمقروءة، ولا يكلون ولا يملون من دعوة الناس إلى الوقوع في الرذيلة والخروج على القيم والمبادئ الإسلامية الأصيلة والتي تنسجم مع الفطرة المستقيمة، والتحللِ من كل ما هو جميل؛ بل وصل الأمر إلى التشكيك جهارًا نهارًا في الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقًا وآدابًا؛ فليس عندهم ثوابت تُحترم أو نص شرعي من القرآن والسنة له قداسة.

ولقد حذرنا الله تعالى من أولئك الأذناب المنافقين لأنهم أخطر على الإسلام والمسلمين من الكافرين الظاهرين مبينًا هدفهم والغاية التي يعملون لها بالليل والنهار؛ فهدفهم إيقاع المسلمين في الرذيلة وصرفهم عن الإسلام بكل وسيلة تمهيدًا لردتهم لا قدر الله تعالى!

﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦﴾ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ

﴿وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٦-٢٨]

وكأني برسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى يرى بعيني رأسه أذناب الكافرين وما يقومون به من إفساد للأمة المسلمة لِيحذَرَهم المسلمون ولا ينخدعوا بانتسابهم الاسمي والشكلي إلى الإسلام؛ فالحذر منهم أولى من الحذر من الكافرين الظاهرين.

فعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني؛ فقلت: يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «**نعم**». قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «**نعم وفيه دخن**». قلت: وما دخنه؟ قال: «**قوم يهدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر**». قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «**نعم، دعاة إلى أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها**». قلت: يا رسول الله صفهم لنا. فقال: «**هم من جلدتنا ويتكلمون**

بألسنتنا». قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**». قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «**فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك**»[1].

بل وعُرض هؤلاء الأذناب على الناس ليكونوا القدوة التي يجب على المسلمين الاقتداء بهم فكل من يريد أن يصل إلى مكانة مرموقة فعليه أن يسلك سبيلهم ويقتدي بهم، وفي نفس الوقت عمدوا إلى تغييب القدوة الصالحة من حياة المسلمين وتشويه تاريخهم حتى لا يقتدي بهم أحد من المسلمين.

وكان من دور الاستعمار الثقافي أن يقلص الإسلام ويحصره في دائرة العبادات الفردية ويعزل الإسلام عن قيادة الحياة؛ فالقرآن يُقرأ للتبرك به ولتحصيل الأجر والثواب وتفتتح به الحفلات، ويقرأ على المقابر ويعلق تمائم للنساء، والمجانين والأطفال المخابيل، ويصرف به الجن عن الإنسان

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٠٦).

وما شابه ذلك وفقط! مع أن الله أنزله لقيادة الحياة من أولها إلى آخرها يحتكم إليه المسلمون في كل أمورهم فهو قرآن المحاكم وليس قرآن المآتم!

والحق الذي ندين لله به ولن نحيد عنه إن شاء الله تعالى ولا يجد باحث مُنصف بدًّا من الاعتراف به أن الإسلام الذي جاء به نبينا محمد ﷺ دين كامل ونظام شامل؛ فهو يُعرِّف المسلم بربه، وينظم علاقته به، كما ينظم علاقة الإنسان بنفسه وعلاقته ببني جنسه على اختلاف درجات قرابتهم وعلاقته بالأجناس الأخرى؛ فهو دين ودولة، ينظم حياة الفرد والأمة من أولها إلى آخرها؛ دولة تقود ودين يسود، والقرآن الكريم والسنة المطهرة خير شاهد على ما نقول.

وما جُمع في هذا الكتاب من أقوال لعلماء الإسلام حول وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية إنما هي تذكرة إجمالية بالحكم الشرعي، وإلا فالموضوع -لأهميته العظمى- قد صُنفت فيه المصنفات الكثيرة وبُين بيانًا تفصيليًّا.

واللهَ أسأل أن تثوب الأمة إلى رشدها؛ فتحتكم إلى منهاج ربها؛

لتسترد مكانتها بين الأمم والشعوب؛ ليحقق الله لها وعده الذي لن يتخلف أبدًا بحال من الأحوال؛ قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور:٥٥].

كما أسأله سبحانه وتعالى أن ينفع بهذا البحث العباد في المشارق والمغارب، وأن يثيب السادة العلماء ومن جمعه أعظم الثواب وكلَّ من يحمل هم الإسلام ويذود عن حياضه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتبه

فضيلة الأستاذ الدكتور
الخشوعي الخشوعي محمد
أستاذ الحديث وعلومه ووكيل كلية أصول الدين
جامعة الأزهر الشريف-القاهرة

تقديم

بقلم فضيلة الأستاذ الدكتور
عمر بن عبد العزيز قريشي
الأستاذ بكلية الدعوة الإسلامية بجامعة الأزهر الشريف

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى وآله وصحبه أهل الوفا والصفا، و التابعين لهم بإحسان ومن على الأثر قد اقتفى.

أما بعد:

فلست أدري ماذا أكتب، وماذا أقول؟

أأتغنى بماضٍ تليد، أم أبكي على حاضر تعيس؟

هل أقول: ليت الزمان يعود إلى الوراء، فنرى هؤلاء العلماء، الذين كانوا عظماء وحكماء، يعظمون شرع رب الأرض والسماء، ولم يكونوا أبدًا جبناء، ولا يُفْتُون فتاوي عرجاء، ولا يقولون أحكامًا شوهاء؟ أم أقول:

آلمني وآلم كل حر سؤال الدهر: أين المسلمون؟

ماذا أقول؟ كيف كنا؟ وإلى أي واقع صرنا؟ كما قال القائل:

ويقضى الأمر حين تغيب تيم ولا يستأذنون وهم شهود

ماذا أقول وقد قصرنا في حق ديننا، وصَمَتْنا عن تطبيق شريعتنا صمت القبور؟! فلا نرفع بها صوتًا، ولا صرنا نطالب بها حاكمًا أو محكومًا، وكأن الكلام عن الشريعة جريمة أو فجيعة!!

وتأتي هذه الرسالة وكأنها تذكرنا بالذي مضى، توقظنا من رقدة وتذكرنا من بعد غفلة، والذي نرجوه ألا تكون صيحة في واد، أو نفخة في رماد، أو كما قيل: كمن يؤذن في مالطة!!

فيا شباب الإسلام وأهله، وعلماءه وحكامه! لن ترفع هذه الأمة رأسًا إلا بتطبيق شريعتها، لن تعز هذه الأمة -من بعد ذلها- إلا بالعودة لدينها ولن تنتصر هذه

الأمة على عدوها إلا بمنهج خالقها وبعودة صادقة إلى كتاب ربها وسنة نبيها، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح بها أولها.

إن شريعة الإسلام لهي خير نظام لو فهم الأنام، وتدبر الحكام، إنه منهج الملك العلام، صاحب الإسلام، وإننا -نحن المسلمين- نرفض أن نعيش على غير شريعتنا ونرفض تنصير أحكامنا، أو أمركة قوانيننا، أو مركسة شرعتنا، إنما نريد لها أن تبقى إسلامية لحمًا ودمًا وقلبًا وقالبًا، وإن القوانين الوضعية لن تصل بنا إلى الكمال أو الصلاح والإصلاح يومًا ما، وإنما هو التأخر والفساد والدمار، والواقع خير دليل وأعظم شاهد على ما نقول.

وفي الأخير نقول: إن شريعة الإسلام من عند الله، اختصها الله ﷻ بخصائص ليست للمقارنة، فهي شريعة لها الكمال،

منزهة من كل نقص أو عيب أو قصور، أو جهل أو هوى أو تعصب، بل هي عامة شاملة، كاملة، عادلة، دائمة، شريعة ربانية، تتفق مع الإنسانية، وتتناسب مع الواقعية، وترتقي بهم إلى المثالية، وتتجمل بالوسطية، وتزدان بالعالمية، شريعة قامت على العدل المطلق، والعلم المطلق، لها ضوابط، متزنة، متطورة، وليست جامدة، تجمع بين الثبات والمرونة، ثم هي مسك الختام، فهي الشريعة الخاتمة لما سبق، والمنظمة لما يلحق، والمهيمنة على ما نزل وما بقي، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه
الأستاذ الدكتور
عمر بن عبد العزيز قريشي
الأستاذ بكلية الدعوة الإسلامية
جامعة الأزهر الشريف- القاهرة

obeikandl.com